

تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2030) - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-

Evaluation of the performance of the Algerian tourism sector under the Tourism Development Directive (SDAT 2030)- Compared to the Group of Arab States

ط.د/ خنتار نوال- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف- khantaralaa@gmail.com

د/ قلش عبد الله- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف- kabd.dz@gmail.com

الملخص:

يهدف من خلال هذا البحث إلى تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري، بالاستناد إلى تحليل مجموعة من المؤشرات المعتمدة في تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي الصادر سنة 2017، والمتمثلة في عدد السياح الإجمالي، الإيرادات السياحية، نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي والتشغيل، ومؤشر التنافسية الكلية للقطاع، ومقارنتها مع نفس المؤشرات لمجموعة من الدول العربية، وهذا بغرض تحديد فعالية السياسات وجهود الدولة الجزائرية المبذولة في سبيل النهوض بهذا القطاع وفق المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2030)، ومن ثم تحديد أوجه القصور في تلك السياسات والبرامج، وكذا المشاكل التي تعيق تطبيقها وازدهار قطاع السياحة، ولأجل ذلك فقد تم تحليل مفهوم وأبعاد السياحة ومؤشرات قياسها، كما تم التطرق إلى مقومات السياحة بالجزائر ومقارنتها مع مقومات السياحة لمجموعة الدول محل الدراسة، ثم تحليل أداء هذا القطاع وفق مؤشرات الأداء السياحي بالجزائر، ومن ثم تقييم شامل لأداء هذا القطاع وتحديد معوقاته وسبل تجاؤها.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة، السائح، تقييم أداء قطاع السياحة بالجزائر، تنافسية قطاع السياحة الجزائري، الإيرادات السياحية، المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2030).

Abstract :

We aim through this research to assess the performance of the Algerian tourism sector, based on the analysis of a set of adopted indicators in the global tourism and travel sector competitiveness report of 2017, represented by the total number of tourists, tourism revenues, the share of the tourism sector in GDP and employment, and the overall competitiveness index for the sector, and compare them with the same indicators for a group of arab countries, this is in order to determine the effectiveness of the policies and efforts of the Algerian state to promote this sector, and then identify the incapability in those policies and programs, as well as the problems hindering their application and the prosperity of the tourism sector, to this end the concept and dimensions of tourism and their measurement indicators have been analyzed, the tourism components of Algeria were also discussed with the tourism components of the group of countries studied, and then analyze the performance of this sector according to indicators of tourism performance in Algeria, and then a comprehensive assessment of the performance of this sector and identify obstacles and ways to overcome them.

key words : tourism sector, the tourist, Evaluation of the performance of the tourism sector in Algeria, Competitiveness of the Algerian tourism sector, Tourism revenues.

JEL classification : G32, M41.

Received: 18/12/2018

Accepted: 11/02/2019

Online publication date: 10/05/2019

مقدمة:

لقد زاد اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع السياحة أكثر من أي وقت مضى، تحت ضغط التهديدات والمخاطر التي بدأت تحقق بها، الناتجة عن تزايد اعتماد الدولة على عائدات النفط كورد أساسي لمداخيل الخزينة العمومية، وخاصة بالنظر إلى التقلبات التي تعرفها أسعاره في السوق العالمية، الأمر الذي أنتج تشتت جهود الدولة في تمويل وإعداد الخطط والبرامج التنموية، وأوجب البحث عن حلول آجلة وعاجلة من أجل مواجهة تلك المخاطر وإفقاذ الدولة من شبح العجز في تمويل احتياجاتها، وهذا يعني الاتجاه نحو تنويع العائدات خارج قطاع المحروقات، مما يستدعي الاهتمام بمختلف القطاعات والعمل على تنميتها، وعلى رأسها قطاع السياحة الذي أصبحت الحكومة الجزائرية تعول عليه كثيرا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وعلى اثر ذلك وجهت الدولة الجزائرية جهودها نحو تحسين ودعم هذا القطاع، بمختلف الوسائل بما فيها المالية والبشرية والتشريعية والتنظيمية، ولهذا فقد حظي بالكثير من الدعم المالي والتسهيلات الجبائية والجمركية والاستثمارية، إضافة إلى إصلاحات وتسهيلات إدارية معتبرة كقبلة بالنهوض بهذا القطاع، إذا ما طبقت بطريقة وكيفية سليمة ولاقت الظروف المشجعة لنجاحها. لكن الأمر الذي يبقى يشكل غموضا حادا، هو مدى جدوى تلك الإصلاحات والمجهودات التي بذلتها الدولة في هذا الشأن، وعن مدى ملائمتها وطبيعة الآثار التي أحدثتها على مستوى هذا القطاع، مقارنة مع دول أخرى لا تختلف عن الجزائر كثيرا في طبيعة وحجم المقومات السياحية التي تمتلكها.

فمعظم الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية التي لا تمتلك النفط، قد أبدعت في ابتكار حلول للنهوض باقتصادها، وذلك من منطلق ما يمكن أن تتميز وتتفوق فيه، وعليه لا يمكن أن تبقى الجزائر تراهن على عائدات النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، التي أصبحت تعرف انهيارات حادة، بل يجب أن تعتمد تنمية شاملة ومستدامة لا تهمل قطاع دون آخر، بذلك يمكنها تحقيق التنويع والإقلاع الاقتصادي المنشود. بالنظر إلى الأهداف المعلقة على الخطط التنموية التي سطرته الدولة الجزائرية، وبالأخص تلك المتعلقة بقطاع السياحة يمكننا إجراء دراسة تقييمية لهذا القطاع، من أجل تحديد مدى مساهمته في التنمية، ومن ثم تقييم مدى فعالية تلك الجهود المبذولة في هذا الشأن. وعليه يمكننا صياغة إشكالية بحثنا هذا على النحو الآتي: هل ساهمت المجهودات المبذولة في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030) في تحسين أداء قطاع السياحة الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال يمكننا طرح الفرضية على النحو الآتي: يعتبر مستوى أداء قطاع السياحة بالجزائر ضعيف مقارنة بأداء هذا القطاع في مجموعة دول المقارنة.

يمكن هدفنا من خلال هذه الدراسة في تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر مقارنة بأداء قطاع السياحة لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2010 إلى 2015، وهذا بغرض تحديد أوجه القصور في سياسات وخطط التنمية، المعتمدة في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030)، وكذا العوامل التي ساهمت في عرقلة عملية النهوض به، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لذلك، ومن أجل ذلك فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المحاور الآتية:

- مفهوم السياحة ومؤشرات قياس أداء القطاع السياحي.
- مقومات السياحة بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية
- مقارنة مؤشرات أداء القطاع السياحي بالجزائر بأداء القطاع السياحي لمجموعة الدول العربية
- تحديد أوجه القصور ومعوقات هذا القطاع واقتراح الحلول المناسبة لذلك.

أولا: مفهوم السياحة وأداء القطاع السياحي:

تعتبر السياحة نشاط إنساني اجتماعي مرتبط بالطبيعة البشرية القائمة على حب الاكتشاف والتغيير، ولهذا فانه يعبر عن حركة مستمرة ومتواصلة للتفاعل القائم بين البشر من مختلفي الثقافات والمجتمعات وغيرها، وتلعب دورا هاما في تحقيق التفاهم والتعايش بين الناس، إلا أن دورها بالنسبة للمجتمع يتعدى ذلك إلى تحقيق مكاسب اقتصادية هامة تجعلها تحظى باهتمام كبير من طرف الدول.

إذن السياحة تأخذ أبعادا واسعة، لترتبط بجوانب متعددة بحياة الإنسان كفرد وكجاعة، منها الثقافية والحضارية والاقتصادية، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية المختلفة، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات وارتفاع مستوى معيشة الفرد والتنمية الاقتصادية.

1- تعريف السياحة: تختلف تعريفات السياحة حسب الزاوية التي ينظر إليها منها، إذ هناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية، وهناك من يراها على أنها عامل لبث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، وحتى يمكننا ضبط مفهومها نستعرض أهم التعاريف التي أعطيت لها على النحو الآتي:

- لغة يشير لفظ السياحة إلى التجوال، وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض.
- أما اصطلاحاً فتعرف بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتاً ولفترة محدودة في مكان آخر، بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسدي.⁽¹⁾ ونلاحظ أن هذا التعريف استند في ضبط وتحديد مفهوم السياحة وتمييزه على أساس اعتبارات أساسية وهي: الأول يتمثل في الحركة والتي تتعلق بانتقال الإنسان من مكان إلى آخر مختلف، والثاني يتعلق بالمكان أي ضرورة أن يؤدي الانتقال إلى تغيير مكان تواجد، والثالث يتعلق بالمدة الزمنية، بحيث يجب أن تكون محدودة ومضبوطة، فلا ينبغي أن تكون طويلة أو مفتوحة وإلا انتقلنا إلى مفهوم آخر وهو الهجرة، والرابع يتعلق بالغرض من السفر والذي يتعلق بتحقيق الراحة والاستحمام أو الاستكشاف.

تعريف EGUYE FREULER "السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية"⁽²⁾.

- تعريف ماكنتوش وزملائه Mackintosh هي "مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشأة الأعمال، والدول المضيفة، وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين"⁽³⁾.

- وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على أنها "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 عشر شهراً، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، و هي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية"⁽⁴⁾.

بناء على التعاريف السابقة لمفهوم السياحة يمكننا إبراز أهم المعالم والاعتبارات التي يمكن الارتكاز عليها في تحديد تعريف واضح ومضبوط لها على النحو الآتي:

- تعتبر ظاهرة اجتماعية إنسانية قائمة على التفاعل بين البشر فيما بينهم أو بين البشر وعناصر مادية أو ثقافية أو اجتماعية وطبيعية.
- يقوم مفهوم السياحة على الحركة أي الانتقال من مكان إلى مكان آخر.
- يقوم مفهوم السياحة على فكرة الاختلاف في المكان أي الانتقال إلى مكان مختلف عن مكان الإقامة.
- تتحدد طبيعة العمل السياحي بناء على الفترة الزمنية المستغرقة للرحلة، فينبغي أن تكون محددة وغير مفتوحة، وإلا تغير مفهومها إلى الهجرة.
- أن يكون الغرض الرئيسي للسفر يندرج ضمن أغراض السياحة كزيارة المتاحف أو الآثار أو مناظر طبيعية وغيرها.

2- تعريف السائح: عرف **يفاس تينارد** السائح بأنه "كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، الاجتماعات والمهمات، التنقلات الخاصة ورحلات الأعمال، الرحلات الدراسية"⁽⁵⁾.

3- الدخل السياحي: كافة الإيرادات بالعملة الأجنبية من السياحة الوافدة، و تشمل إفاق الزوار الدوليين بما فيها أجور النقل للشركات النقل الوطنية.⁽⁶⁾

4- خصائص السياحة: تتميز السياحة كغيرها من الأنشطة والظواهر الإنسانية، بمجموعة من الخصائص التي يمكننا توضيحها من خلال ما يلي:⁽⁷⁾

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والامتيازات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

5- أنواع السياحة: تختلف أنواع السياحة وتتعدد تبعا لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة، وصنفت السياحة تبعا للمعايير التالية:

- حسب الدافع: وفق هذا المعيار نميز الأنواع التالية: السياحة الدينية⁽⁸⁾، الثقافية، الرياضية، البيئية، الترفيهية، الاستشفائية، التجارية⁽⁹⁾.
- حسب عدد الأشخاص: تنقسم السياحة وفق هذا المعيار إلى السياحة الفردية، والجماعية.⁽¹⁰⁾
- حسب الجنس: ونميز بين سياحة الرجال وسياحة النساء.
- حسب مدة الإقامة: وفق هذا المعيار نميز بين السياحة الموسمية، والسياحة العابرة.
- حسب السن: ونميز بين سياحة الشباب، وسياحة متوسطي العمر، وكبار السن.⁽¹¹⁾
- حسب نوع وسيلة المواصلات المستخدمة: تنقسم إلى: سياحة برية، بحرية، جوية.⁽¹²⁾
- حسب المنطقة الجغرافية: ونميز بين السياحة الداخلية والإقليمية والخارجية.⁽¹³⁾

6- مكونات السياحة: ، وفيما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط:⁽¹⁴⁾

- عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل: المناخ، التضاريس، الشواطئ، البحار، الأنهار، الغابات، المحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية، الحضارية، الأثرية، الدينية، مدن الملاهي والألعاب.
- مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق، النزل، بيوت الضيافة، المطاعم والاستراحات.
- خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية، وكالات السياحة والسفر، مراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، البنوك، المراكز الطبية، البريد والشرطة، الأدلاء السياحيين.
- خدمات النقل: تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.
- خدمات البنية التحتية: تشمل توفير المياه الصالحة للشرب، الطاقة والكهرباء، توفير شبكة من الطرق والاتصالات.
- عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة مثل سن التشريعات، القوانين و الهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، برامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

7- دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : تكتسي السياحة أهمية كبيرة في تفعيل وتعبئة موارد المجتمع من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تعمل على تحقيق مزايا عديدة، كالمساهمة في التشغيل، وجذب العملة الصعبة، وتحسين ميزان المدفوعات، إضافة إلى رفع المستوى المعيشي والناج المحلي الخام.⁽¹⁵⁾

أما من الناحية الاجتماعية فإنها تساهم في: زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي، والتفتح على عادات وثقافات الشعوب الأخرى، والمساهمة في القضاء على بعض الآفات الاجتماعية، وتحسين نمط حياة الأفراد، إضافة إلى تنمية الثقافات نتيجة الاحتكاك وتبادل الأفكار.⁽¹⁶⁾

ثانيا: مقومات السياحة بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية

تزرخ الجزائر بموارد وثروات هامة ومعتبرة تتباين بين الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بشكل يجعلها أكثر قدرة على تحقيق التنوع والإقلاع الاقتصادي المشهود، وتنمية شاملة لجميع القطاعات والنهوض بها، بما فيها القطاع السياحي الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة، بعدما همش لفترة طويلة عرف خلالها تفهقرا وتراجعا حادا.

ولكن الاهتمام المتزايد الذي أصبح يحظى به اليوم من طرف الأكاديميين والمسؤولين، جعل منه عنصر أساسي في التنمية المحلية والوطنية، بالنظر إلى ما يمكن أن يحققه على مختلف الأصعدة، وبالنظر إلى المقومات التي تمتلكها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، فهي لا تقل أهمية عن تلك الإمكانيات التي تملكها دول أخرى، قد سبقت وتفوقت على الجزائر في تنمية هذا القطاع. وهذا قد رأينا من الضروري قبل القيام بتقييم نتائج هذا النشاط أن نعرض على حجم ونوعية تلك المقومات التي تمتلكها الجزائر، ودراسة مدى كفايتها للنهوض بهذا القطاع، الذي أصبح ينظر إليه على أنه بديل هام لتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية للمحروقات.

- **المقومات الطبيعية:** وتشير إلى مختلف العوامل الطبيعية التي تتوفر في البلد، والتي لها دور كبير في تسهيل وتشجيع المؤسسات والمشاريع السياحية، أو تلك التي تساهم في زيادة قدرة البلد على جذب واستقطاب السياح ورفع نفقاتهم، ومن ثم زيادة مداخيل الدولة في القطاع السياحي، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي: ⁽¹⁷⁾
 - الشريط الساحلي: حيث يوفر الشريط الساحلي عوامل جذب مهمة تساهم في صناعة السياحة الساحلية، حيث تملك الجزائر شريط ساحلي بطول كبير إذ يبلغ حوالي: 1622.48 كلم، وتنوع في الشواطئ من عدة نواحي، وتحتوي على مناظر طبيعية هامة تجعلها أكثر قدرة على استقطاب السياح خاصة في فصل الصيف. وبالنظر إلى امتزاجها بالمناظر الطبيعية التي يصنعها التقاء البحر بالغابة فهي تكون منظر طبيعي ذو قدرة عالية على جذب السياح، خاصة في المناطق الشرقية من الوطن، كجيجل وبجاية ما يساهم في تعزيز السياحة الساحلية، إذا ما تم الاهتمام بتلك المناطق وتنميتها وتوفير فيها الخدمات السياحية الضرورية.
 - المياه المعدنية: حيث تمتلك الجزائر أكثر من 200 ينبوع معدني، كما تملك 7 محطات حمامات ذات طابع وطني و50 محطة ذات طابع محلي، ومن أهم هذه الحمامات نجد حمام بوغرة بتلمسان، وحمام بوحنيفة بمعسكر، وحمام ريفعة بعين الدفلى، وحمام الشلالة بقالة، وحمام الصالحين ببسكرة، وهذا ما يساهم في تشجيع وتعزيز السياحة الحموية.
 - المساحة الصحراوية الشاسعة: إذ تمثل 80% من المساحة الإجمالية للبلد، حيث أنها تتميز بالتنوع وتحتوي على الواحات والهضاب الصخرية ومنطقة الاهقار، مما يعطي للجزائر قدرة عالية على جذب السياح.
 - تنوع المناخ: حيث يتنوع مناخ الجزائر بين المتوسطي إلى المعتدل والحر بالصحراء، مما يجعلها قادرة على استقطاب السياح على طول العام وخاصة ما تتميز به من تساقط الثلوج، مما يجعلها تمتلك مقومات السياحة الصيفية والشتوية.
 - تنوع التضاريس: فالجزائر تمتلك غابات كثيفة والسهول والجبال التي تحتوي على قمم عالية، مما يشجع السياحة الجبلية والغاية، ولكن يجب المحافظة على تلك الثروة وحمايتها من التلوث والكوارث كالحرائق. ⁽¹⁸⁾
- إن المقومات البيئية الطبيعية التي تحتويها الجزائر تجعلها قطب سياحي مهم في مجال السياحة البيئية، إذا ما حظيت تلك المناطق السياحية بإصلاحات بيئية مناسبة تستهدف تشجيع هذا النوع من السياحة، خاصة أن هذا التنوع في المقومات لا نجده في معظم الدول التي اعتمدنا عليها في المقارنة كنونس ومصر والمغرب.
- **المقومات الحضارية والتاريخية:** وتشير إلى مختلف المواقع والتحف الأثرية التي يمتلكها البلد، حيث تحوز الجزائر على مواقع أثرية وتاريخية مهمة ومتنوعة، يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا مهما ومن أهمها: موقع التاسيلي الذي يعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وحي القصة الذي شيد من قبل العثمانيون في القرن 16، والتي تتميز بشوارعها الضيقة وكثرة المساجد حيث سجلت في التراث العالمي سنة 1992، ووادي ميزاب بغرداية الذي أدرج ضمن التراث العالمي سنة 1982 من طرف اليونسكو، وموقع تيمقاد بباتنة والذي يعود تاريخه إلى 100م، قلعة بني حماد التي تتوفر على آثار رومانية والعديد من الكنوز والمعالم الأثرية، حيث بنيت عام 1007 ميلادي، ومسجد كاتشاوة بالعاصمة الذي يعود تاريخه إلى أكثر من 4 قرون ومسجد المرابطين، وغيرها من المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية التي تنتشر عبر كامل التراب الوطني، كمدينة شرشال وقسنطينة وبجاية وغيرها، وبالإضافة إلى ذلك تزخر البيئة السياحية للجزائر بتراث ثقافي وشعبي متنوع ومتميز، يحمل تنوعا هاما في العادات والتقاليد المحلية التي تميز طريقة العيش والملبس والمأكولات والصناعات التقليدية، وخاصة تلك الأنظمة الاجتماعية التي تحدد العلاقات بين مختلف الفئات كنكلك المتواجدة في غرداية التي تحتوي نظام فريد جدير بالدراسة والاطلاع، وتلك العادات المنبثقة من الثقافة العربية والأمازيغية المزابية والترقية وغيرها. ⁽¹⁹⁾
- **المقومات المادية:** لقد بدأت تستشعر الجزائر أهمية قطاع السياحة في التنمية ومكانته ضمن خطط التنوع والإقلاع الاقتصادي، ولهذا عمدت إلى تخصيص إمكانيات هامة في هذا المجال تنوعت بين سن الكثير من التشريعات، وتأسيس هيئات ومنظمات تعمل على تطويره والنهوض به، إضافة إلى تهيئة البنية التحتية اللازمة لذلك، وتشديد العديد من المتاحف والفنادق والوكالات السياحية، ويمكن إبراز أهم هذه المقومات فيما يلي:

- الطرق البرية: تملك الجزائر أكثر من 104 ألف كلم منها 25% وطنية، كما ترتبط الجزائر مع دول الساحل الإفريقي طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء والذي يمتد على طول 2344 كلم، كما أنشأت الجزائر الطريق السيار شرق غرب والذي يربطها بتونس والمغرب حيث يمتد على طول 1216 كلم.
- السكك الحديدية: تملك الجزائر شبكة السكك الحديدية التي تعمل على ربط العديد من مدن الشمال ببعضها البعض حيث يبلغ طولها 4200 كلم منها 215 مكهربة كما أنها تؤمن نقل الأشخاص والبضائع والمواد الأولية، إذ أنها تمثل 17% من النقل البري.
- النقل الجوي: حيث تملك الجزائر العديد من المطارات المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن، إذ يصل عددها إلى 55 مطار منها 12 دولي والباقي داخلي، وأهمها مطار هواري بومدين بالعاصمة ومطار وهران، ويتكون أسطولها الجوي من 63 طائرة تضمن نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع سنويا.
- النقل البحري: تحوز الجزائر على 17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات، كميناء بجاية وسكيكدة وبعضها متعدد النشاطات كميناء العاصمة ووهران وعنابة، إذ يتضمن أسطولها البحري 74 سفينة بحرية، منها 5 ناقلات البترول و9 ناقلات الغاز السائل.⁽²⁰⁾
- إن تنوع وسائل النقل الجزائرية بشكل يجعلها تربط بين مختلف المناطق السياحية في الوطن، وتؤمن تنقل السياح والوصول إلى مختلف المعالم والوجهات السياحية المرغوبة، فهي ضرورية لزيادة قدرة الجزائر على استقطاب السياح.
- **المقومات القانونية والتنظيمية:** وبالإضافة إلى ما سبق حظي قطاع السياحة بالكثير من المجهودات والرعاية الخاصة من قبل الدولة تمثلت في إصدار مجموعة من القوانين والمخططات الهادفة إلى النهوض بهذا القطاع، مع إنشاء الكثير من الهيئات التي تهتم بتنظيم وتأطير هذا القطاع، ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:
- قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر تحت رقم 01-03 والمؤرخ في 17 فيفري 2003، والذي يهدف إلى تحسين وترقية بيئة العمل المساعدة على النهوض بقطاع السياحة وهذا من أجل⁽²¹⁾
- ترقية الاستثمار وتطوير المؤسسات الفندقية والسياحية.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسليّة وتحسين نوعية الخدمات.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في هذا الميدان.
- قانون رقم 03-03 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- استحداث وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963.
- الديوان الوطني للسياحة: بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988.
- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1988.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998.
- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.
- الإجراءات الاقتصادية والمالية: والتي تتمحور حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الهادف إلى دعم القطاع السياحي، ويرتكز على خمس مخططات وهي: مخطط الجزائر كوجهة سياحية- الأقطاب السياحية ذات الامتياز- مخطط الجودة السياحية- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص- مخطط تمويل السياحة.⁽²²⁾
- ومن خلال عرضنا لهذه المقومات نلاحظ أن الجزائر ثرية وتملك مقومات مهمة تتنوع بين الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وبشكل يجعلها متميز عن غيرها من دول المقارنة، وخاصة في مجال العوامل التنظيمية والقانونية والاقتصادية، التي أثريت بشكل لافت في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فمن المفروض ان تحقق تفوق وتميز في الأداء السياحي.

ثالثا: تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر:

بناء على تحديد مفهوم وأبعاد النشاط السياحي والمؤشرات التي يتضمنها، سنعمل من خلال هذا العنصر على تحليل مؤشرات أداء القطاع السياحي بالجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، وبالاعتماد على إحصائيات تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي لسنة 2017، وهذه الدراسة تقودنا إلى اخذ نظرة عامة على المؤشرات العالمية، التي عرفت تطورات هامة وفقا لمنظمة التجارة العالمية، التي بينت أن عدد السياح الوافدين انتقل من 998 مليون في عام 2011 إلى 1.235 مليون سنة 2016، بمعدل نمو سنوي متوسطه 4.4% في عام 2016، إيرادات السياحة في جميع أنحاء العالم بلغت 3.34 مليار دولار في اليوم، أو 988 دولار لكل وصول.⁽²³⁾

كما تنسم السياحة الدولية بتنامي عدد السياح الدوليين لزيارة وجهات جديدة، جنبا إلى جنب مع تنوع المنتجات السياحية وزيادة المنافسة في الأسواق السياحية، حيث شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادي ارتفاعا في السياحة وبأعلى معدلاتها، أما من حيث التوزيع الإقليمي، كانت أوروبا، ومنطقة آسيا / المحيط الهادئ، الأمريكتان أفضل ثلاث مناطق مستفيدة، حيث اجتذبوا على التوالي 519.9، 221.6 و 155.7 مليون، أي ما يعادل 54.4 و 23.2 و 16.3% من سوق السياحة في عام 2011 (حسب الشكل رقم 01)، وفي سنة 2016 انخفض عدد الوافدين إلى أوروبا حيث بلغ نسبته 50.2 بينما ارتفع في آسيا والأمريكيتين حيث بلغ 25.7 و 16.7 على التوالي⁽²⁴⁾. حسب ما يوضحه الشكل رقم (01).

كما بلغ معدل عائدات السياحة العالمية لكل وصول 988 دولار، أي أقل بمقدار 87 دولار من القيمة المقاسة لسنة 2011، وكان متوسط عائدات السياحة لكل وصول في الأمريكيتين 1566 دولار، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادي 1188 دولار، وفي عام 2016 تراوحت السياحة في أوروبا وإفريقيا 727 و 602 على التوالي، حيث انخفضت بالمقارنة مع 2011، في حين تمكنت الأمريكيتين وبلدان الشرق الأوسط من توليد المزيد من العائدات لكل سائح دولي خلال الفترة من 2011-2016، وفي المقابل انخفضت عائدات السياحة الدولية الوافدة في ثلاث مناطق هي أوروبا، آسيا / المحيط الهادي وإفريقيا. (أنظر الشكل رقم 02)، وتشير هذه النتائج إلى أن البلدان في جميع أنحاء العالم ينبغي ألا تركز فقط على عدد السياح الوافدين، بل ينبغي أيضا أن تضع سياسات فعالة لتقديم منتجات وخدمات سياحية ذات قيمة مضافة إلى السياح.

فإذا كانت المؤشرات العالمية للسياحة تدل على وجود تنامي ملحوظ من عدة نواحي بالنظر إلى تغير عوامل عدة، فمن المنتظر أن تعرف المنطقة العربية وعلى رأسها الجزائر تحسنا وانتعاشا ملحوظا في هذا القطاع، ولذلك سنعمل من خلال هذا إلى تحليل مؤشرات أداء هذا القطاع بالجزائر ونحدد إذا ما كان يعرف تحسنا وخاصة بالنظر إلى الاهتمام الذي أصبح يحظى به من طرف الدولة.

1- تحليل تطور عدد السياح بالجزائر:

يعتبر مؤشر تطور عدد السياح ببلد ما من أهم المؤشرات التي تقيس أداء قطاع السياحة بذلك البلد، لأنه يدل على تطور وتنامي قدرته على جذب السياح، التي تأتي كنعكاس لتحسين عدة عوامل بيئية، وزيادة المواد السياحية ذات الجاذبية العالية، فالجدول رقم (01) يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر مع بعض الدول العربية من سنة 2010 إلى سنة 2015. فنلاحظ من خلاله أن عدد السياح بالجزائر منخفض بكثير مقارنة بباقي الدول الأخرى، وهذا يعكس ضعف قدرة البلد على جذب السياح، فالجزائر إذن مقارنة بباقي الدول هي الأقل جاذبية للسياح، وهذا يعود إلى عدة أسباب وعوامل متعلقة ببيئة الأعمال والظروف السياسية والاجتماعية، حيث تظهر الجداول رقم (06) و (07) و (08) ان الجزائر متأخرة كثيرا من حيث فعالية الحكومة ومحاربة الفساد وجاذبيتها للاستثمارات ومنح القروض، مما يجعلها أقل قدرة على إحداث تنمية حقيقية بقطاع السياحة، ومن جهة أخرى نلاحظ أيضا تراجع في عدد السياح في كل من الجزائر ومصر وتونس، وان كان بالنسبة لهذين البلدين المعروفين بقدرتهما العالية في مجال السياحة، يمكن أن يعزى هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي يشهدها هذين البلدين خلال هذه السنوات، خاصة أن السياحة تعتبر من القطاعات الأكثر حساسية للتغير في الظروف الأمنية والسياسية، وبالعكس ذلك نجد هناك تنامي وتحسنا بالنسبة للمغرب الذي تفوق على مصر في عدد السياح بدء من سنة 2013، نتيجة للتدهور الأمني الذي عرفته هذه الأخيرة في هذه الفترة.

2- تطور الإيرادات السياحية بالجزائر:

يقيس مؤشر الإيرادات السياحية لبلد ما مساهمة هذا القطاع في مداخل الدولة، ومن ثم فهو مقياس أكثر أهمية من الناحية المالية مقارنة بمقياس عدد السياح، فهذا المؤشر يحدد حجم المداخل التي تحصل عليها الدولة من هذا القطاع، ويمكن عرض حالة هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول رقم (02)، الذي يبين تطور الإيرادات السياحية بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة 2010 إلى 2015. فمن خلاله نلاحظ أن مستوى الإيرادات السياحية بالجزائر منخفض جدا مقارنة بباقي الدول، وهذا يعكس حالة هذا القطاع، وذلك يرجع بالأساس حسب البيانات الموضحة في الجدول رقم (08) إلى ضعف القطاع المصرفي وعدم استجابته للمتطلبات المالية والمصرفية التي يقوم عليها نشاط السياحة،

أما بالنسبة لكل من دول المقارنة نجد هناك تراجع لهذه الإيرادات، بدء من سنة 2010 إلى غاية 2015، وهذا انعكاسا للالتزامات الاقتصادية التي يمر بها العالم، والتي أثرت كثيرا على الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم على الإنفاق السياحي الفردي.

3- تطور نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل:

يعتبر مقياس نسبة المساهمة في الناتج المحلي مقياس مهم لقياس أداء قطاع السياحة، ومساهمته في التنمية الاقتصادية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وهو يتأثر بعدة عوامل منها عدد السياح، ونسبة الإنفاق والإيرادات السياحية، ومن جانب آخر يعبر مقياس نسبة المساهمة في التشغيل عن قدرة هذا القطاع على استقطاب العمالة من جهة، والمساهمة في الحد من البطالة من جهة أخرى مقارنة بباقي القطاعات، والذي يتأثر بحجم الأنشطة والاستثمارات في هذا القطاع، وكلا المؤشرين يحددان مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، والجدول رقم (03) يبين تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. حيث يظهر من خلاله أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، وهذا نتيجة لتدني الإيرادات الناتجة عن هذا القطاع، كما نلاحظ أيضا استقرار في هذه النسبة بين سنة 2010 إلى سنة 2015، وهذا ما يبين ضعف أداء هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، كما يعود انخفاض هذه النسبة إلى الاعتماد المفرط للجزائر على المحروقات، واحتلال هذه الأخيرة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى تبين الإحصائيات الخاصة بنسبة مشاركة هذا القطاع في التشغيل والحد من البطالة، تدني هذه المساهمة مقارنة ببعض الدول العربية بين سنتي 2015 و 2017 كما يظهر من خلال الجدول رقم (04). والذي نلاحظ من خلاله أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الجزائر منخفضة مقارنة بتلك النسبة الحاصلة في الدول الأخرى، وهذا يدل على تدني مساهمة هذا القطاع في التنمية مقارنة بالقطاعات الأخرى من حيث المساهمة في التشغيل، إلا أن التطور بين سنة 2015 و 2017 يبين أن هناك تحسن في هذه النسبة بالنسبة للجزائر مقارنة بباقي الدول، حيث انتقلت من 2.9 إلى 3.1% من إجمالي العمالة، وهذا يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة من أجل النهوض بهذا القطاع، وخاصة أن تلك المساهمة بقيت إلى حد ما مستقرة في الدول الأخرى، وهذا التحسن في هذه النسبة ساهم في تحسين ترتيب الجزائر عالميا وفق هذا المؤشر حيث انتقلت من المرتبة 123 سنة 2015 إلى المرتبة 118 سنة 2017.

4- تحليل مؤشر التنافسية الكلية لقطاع السياحة ومكوناته وفق إحصائيات 2017:

من بين المؤشرات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في قياس أداء قطاع السياحة مؤشر التنافسية، لأنه يبنى على أساس مقارنة أداء هذا القطاع بأداء قطاعات أخرى لنفس الدولة، أو بالنسبة لنفس القطاع ولكن لدول مختلفة، كما أن هذا المؤشر يقوم على مجموعة متعددة ومتنوعة من المؤشرات الفرعية الدالة على فعالية هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية، ومن أجل هذا فقد اعتمدنا على تقرير التنافسية للسياحة والسفر العالمي التي أظهرت نتائج إيجابية تدل على تحسن المؤشرات في العالم في قطاع السياحة، وحتى في الجزائر يظهر هناك انتعاش في هذا القطاع رغم مكائتها غير الملائمة مقارنة ببعض الدول، والجدول رقم (05) يوضح لنا مختلف القيم الخاصة بالتنافسية الكلية لقطاع السياحة بالجزائر وبعض الدول العربية، مع تحليل المؤشرات الفرعية من البنية التمكنية وسياسة وشروط التمكين، ومؤشر البنية التحتية وأخيرا مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية.

فمن خلال هذا الجدول يتضح أن مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية الكلية للقطاع السياحي متدهورة، حيث ظهرت قيمته أقل من باقي قيم الدول الأخرى، إذ تعادل 3.1، بينما تراوحت قيمة هذا المؤشر لباقي الدول بين 3.5 و 3.8، وهذا يوضح أن تنافسية القطاع السياحي لا تزال دون المستوى رغم أنها تظهر تحسنا مقارنة بنتائج سنة 2015، فيجب العمل أكثر على تنميتها من خلال إقرار الكثير من الإصلاحات في بيئة الأعمال، وتأتي مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر كانعكاس للمؤشرات الفرعية التي يحتويها هذا المؤشر الكلي والمتمثلة فيما يلي:

- مجموعة مؤشرات البنية التمكنية: التي تحتوي على مؤشرات بيئة الأعمال، السلامة والأمن، والصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل، الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي المجموعة التي أظهرت فيها الجزائر تحسنا، حيث وصلت قيمتها إلى 4.38، إذ تعتبر هذه القيمة متقاربة إلى حد ما من قيم باقي الدول، خاصة أن أعلى قيمة لم تتجاوز 4.72، وهذه تعتبر حالة جيدة بالنظر إلى المؤشرات الأخرى.

- مجموعة مؤشرات سياسة وشروط التمكين: والتي تتكون من مؤشرات أولويات السفر، الانفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، والاستدامة البيئية، وقد أظهرت هذه المجموعة حالة غير ملائمة للجزائر، إذ وصلت قيمة مؤشرها إلى 3.5 وتعتبر منخفضة مقارنة بباقي الدول، التي تراوحت قيمتها بين 4.15 و 4.45، وهذا ما يدل على تدني مرتبة الجزائر في تنافسية الأسعار والمحافظة على البيئة والانفتاح.

- مجموعة مؤشرات البنية التحتية: والتي تتمثل في مؤشرات البنية التحتية للنقل الجوي والنقل البحري والبري والخدمات السياحية، حيث ظهرت مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر ضعيفة إذ وصلت إلى 2.23، بينما تراوحت قيمة هذا المؤشر في باقي الدول بين 3.03 و3.33. وهذا يعبر عن ضعف وتردي البنية التحتية للجزائر فيما يخص النقل الجوي والبحري والبري ومختلف الخدمات السياحية الأخرى.

- مجموعة مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية: والذي يتكون من مؤشرين فرعيين وهما: مؤشر الموارد الطبيعية ومؤشر الموارد الثقافية، حيث تظهر مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر وسطية بقيمة 2.15، إذ تفوقت على تونس التي حققت أدنى قيمة بـ 2، بينما حققت المغرب أعلى قيمة بـ 3.05، ويعود هذا التقدم النسبي ضمن هذا المؤشر، إلى امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وثقافية تفوق تلك التي تمتلكها تونس، بينما تعتبر ضعيفة بالنسبة لكل من مصر والمغرب.

رابعا: معوقات السياحة بالجزائر:

بالنظر إلى الضعف الذي يعرفه قطاع السياحة بالجزائر رغم المقومات السياحية التي تملكها، و الجهود والدعم الذي حظي به من طرف الدول، يشير التساؤلات حول الأسباب والعوامل التي تقف وراء تعثر هذا القطاع وتأخره مقارنة بما هو حاصل في الدول الأخرى الماثلة، ولعل الدراسة الاستطلاعية والتحليلية لبيئة هذا القطاع ومختلف العوامل المكونة له، من تشريعات ومؤسسات وتنظيمات وغيرها، توضح لنا تلك العوائق التي حالت دون تحقيق تنمية حقيقية بهذا القطاع، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- غياب الثقافة السياحية بالجزائر خصوصا بالنسبة للأشخاص الذين لهم ارتباطات أو علاقات أو تعاملات مع السياح، كالعاملين في وسائل النقل والمؤسسات السياحية وحتى باقي أفراد المجتمع فيما يتعلق بفكرة تقبل الآخر.

- السمعة السلبية التي ورثتها الجزائر عن العشرة السوداء، كانهدام الأمن وانتشار الجريمة وغيرها

- تدهور جودة ونوعية الخدمات السياحية، وعدم كفاءة المؤسسات السياحية في خدمة عملائها، وذلك نتيجة غياب نظرة شاملة مؤسسة على خطة إستراتيجية لمنتجات السياحة الجزائرية، مما أدى إلى إهمال المواقع السياحية وعدم صيانتها وتثمينها، وغياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.

- طاقات الإيواء والفندقة ضعيفة وغير كافية وذات جودة ونوعية رديئة، حيث تعاني عجز في طاقات الاستقبال وجودته، وتردي جودة ونوعية هياكل الإيواء وارتفاع ثمنها، إذ أن 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

- كما تعاني وكالات السفر من غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق، والتكيف مع الطريقة العصرية في التسيير، والتأقلم مع السوق الدولية للسياحة، وغياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لهذه الوكالات

- استخدام محدود لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعدم استعمالها في التسويق للمنتجات والمواقع السياحية بالجزائر.

- غياب الخدمات في المناطق السياحية، كوسائل الترفيه والإرشاد وأماكن الراحة، ومشكلة العقار السياحي الذي تعاني منه المؤسسات والمشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.⁽²⁵⁾

- تدمير الصناعات التقليدية، والثقافات والعادات المميزة للمجتمع تحت تأثير العولمة وتطور وسائل الإعلام والاتصال.

- عدم توفر المعلومة السياحية بسبب غياب نظرة إستراتيجية شاملة، تقوم على بث المعلومات السياحية والتسويق للمواقع والمنتجات السياحية بالجزائر، سواء ما يتعلق بأماكن تواجد المواقع السياحية والمعالم الثرية والترويج لها، أو فيما يخص التسويق للمنتجات والخدمات السياحية والصناعات التقليدية.

- إنتشار الفساد بمختلف أنواعه، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر حصلت على قيمة سلبية في مؤشر فعالية الحكومة وقدرتها على محاربة الفساد وفرض القانون، ما يدل على تفشي الفساد في الجزائر بالأخص المجال الاقتصادي، مما يؤثر سلبا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية وعلى فعالية خطط التنمية في المجال السياحي، حيث يبين الجدول رقم (06) حالة الجزائر في هذا المؤشر مقارنة بدول المقارنة.

فنلاحظ من خلال الجدول أن حالة الجزائر سلبية في كافة مؤشرات الفعالية ومحاربة الفساد، كما أنها تمثل القيمة الأسوأ بالنسبة لباقي الدول، الأمر الذي يبين انتشار الفساد في الجزائر وعجز الحكومة على محاربته وخاصة في المجال الاقتصادي، هذا ما يؤثر سلبا على كفاءة توزيع الموارد والفرص بين مختلف المؤسسات، مما يضعف فعالية الأداء الاقتصادي للبلد وكفاءة الاستثمارات في قطاع السياحة، خاصة وأن هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية للفساد.

- الإجراءات الإدارية المساهمة في عرقلة الاستثمارات، والمتعلقة بعملية بدء النشاط التجاري، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، وضعف حماية المستثمرين، فقد بين تقرير التنافسية العربية الصادر عن صندوق النقد العربي قيمة الجزائر ضمن هذه المؤشرات سلبية، والجدول رقم (07) يبين لنا حالة تلك المؤشرات الخاصة بالجزائر مقارنة بمجموعة من الدول. والذي يظهر أن وضعية الجزائر في المؤشرات الأربع سلبية وهي أقل من بقية الدول، ما يعيق المؤسسات ويثبط نشاطها، من حيث سهولة بدء النشاط، أو تسجيل الملكية، أو الحصول على الائتمان، أو الحصول على الحماية اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يصعب عملية ظهور المؤسسات ونموها وتوسعها وتوفير الموارد اللازمة لها.

- ضعف الاستقرار السياسي والأمني، الناتج عن التهديدات الأمنية، والتغيرات الحكومية المتتالية، وما نتج عنه من تغيير في السياسات والقوانين والتوجهات الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية، إضافة إلى انعدام الأمن في معظم المناطق السياحية، وخاصة عبر الطرق والمناطق الجبلية والغاية والقطارات، وهذا ما يؤثر سلبا على جاذبية البلد وقطاع السياحة للاستثمارات أو للسائح.

- كما تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام والمؤسسات السياحية بشكل خاص من مشاكل تنظيمية وتسويقية، تحول دون تحسين أدائها، وأهمها عدم الاهتمام بالتسويق وتفعيل أساليبه وتقنياته، إضافة إلى صغر الحجم ومحدودية الموارد، وضعف تكنولوجيا الإنتاج، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة النماذج والأساليب التسويقية مع ثقافة المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة عدم الاهتمام بدراسة خصائص ومطالب السوق، لكونها عمليات تتطلب تكاليف ضخمة ليس بمقدور معظم المؤسسات الجزائرية تحملها⁽²⁶⁾.

- انحصار مصادر التمويل بسبب تقلص نفقات الدعم المالي للحكومة، نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، وبسبب ضعف طاقة المؤسسات المالية والمصرفية والخدمات التي تقدمها من حيث الجودة والنوعية والكمية، كما أنها غير مستجيبة ومتكيفة مع المستجدات العصرية والحاجات والمتطلبات السياحية، عدم وجود وكالات مصرفية خاصة بصرف العملات وعدم ملائمة وسائل الدفع على مستوى البنوك، وخاصة أن القوانين لا تسمح بالتكيف والاستجابة لمتطلبات السياح المالية، ورغم التسهيلات المالية والقروض التي أقرتها الجزائر وخصتها، إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ في توفير الائتمان المناسب، وهذا ما يؤكد تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، والذي أظهر مؤشر الائتمان للجزائر بقيمة سالبة، وهي قيمة متدنية مقارنة ببعض الدول كما يظهره الجدول رقم (08).

ما يوجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في منظومة القوانين الضابطة للقطاع المصرفي، بما يستجيب لتحولات الدولة نحو دعم والاهتمام بالقطاع السياحي، لأن هذا الأخير يتطلب مرونة أكبر في هذا المجال، كما ينبغي تنويع الخدمات المصرفية وإقرار الكثير من العمليات والوكالات المصرفية التي تتحدد وفق المتطلبات السياحية، مع ضرورة عصنة وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

- ضعف البنية التحتية، وعدم تطورها وكفايتها من أجل جذب المستثمرين وتشجيعهم، أو تلك التي تساهم في جذب واستقطاب السائح المحلي أو الأجنبي، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والمواصلات، فيظهر ضعفها من حيث النوعية والكمية وجودة الخدمة المقدمة وعدم عصرتها، وخاصة بالنسبة للنقل عبر السكك الحديدية، التي تعاني من انعدام الأمن وتوفير المعلومات حتى المتعلقة بتواريخ الإقلاع والوصول وأسعار محطات الوجهة المقصودة وعدم احترام المواعيد وغيرها.

إن هذه السلبيات والمعوقات ساهمت كثيرا في إضعاف أداء هذا القطاع وتخلفه، وذلك بالنظر إلى تأثيرها السلبي على سمعة قطاع السياحة بالجزائر من جهة، ومساهمتها في هروب رؤوس الأموال والاستثمارات، سواء إلى قطاعات أخرى أو إلى الخارج، وإضعاف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها الجزائر من جهة وإلى التهديدات والمعوقات التي ساهمت كثيرا في إضعاف أداء هذا القطاع، فإنه يتعين على الحكومة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي، ومعالجة تلك العوامل التي ساهمت في إضعافه، والتي تعيق عمل المؤسسات الاقتصادية وتحد من قدرة البلد على جذب الاستثمارات واستغلال الموارد الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الخاتمة:

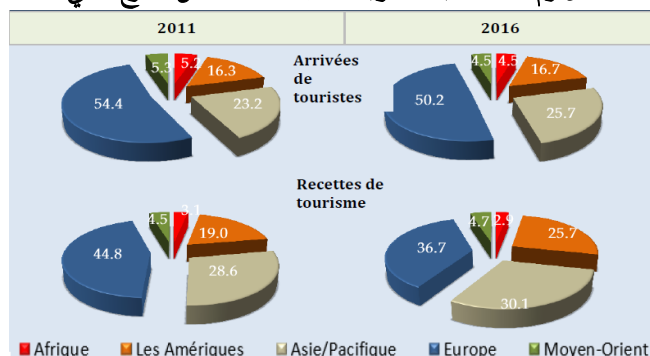
إن دراستنا هذه التي استهدفت تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري، استنادا إلى أداء هذا القطاع في مجموعة من الدول العربية، كشفت حقيقة عن الضعف الذي يعاني منه هذا القطاع، رغم وفرة وتنوع الإمكانيات المختلفة، التي تمكن من إحداث تنمية حقيقية به، ومن أبرزها المقومات الطبيعية والثقافية والحضارية التاريخية، بشكل يلفت الانتباه صراحة إلى العجز الذي نتج عن سوء توظيف واستغلال تلك المقومات، وتسخيرها في هذا القطاع من جهة، وفشل تلك المجهودات في تعبئة الموارد، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن العوامل التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إضعاف أداء هذا القطاع، والتي تتمحور أساسا في العنصر البشري والتنظيمي والمؤسسي، وما يتعلق بهما من أنشطة وأعمال كضعف السياسات والأنظمة المالية، وعدم قدرتها على التكيف مع المتطلبات المالية والمصرفية لهذا القطاع، إضافة إلى الإجراءات الإدارية والتنظيمية

والفساد الإداري وضعف الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي، وغياب النظرة الشاملة والإستراتيجية في التعامل مع الأوضاع، وكلها عوامل ساهمت في تأخر التنمية بهذا القطاع، وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكننا إدراج مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتجاوز تلك المعوقات المختلفة في هذا القطاع على النحو الآتي:

- العمل على إيجاد وتنمية ثقافة تقوم وتتوافق مع توجه البلاد لدعم وتنمية السياحة، لأن هذا الأخير يتطلب ثقافة تقوم على مبدأ تقبل الآخر والتنوع والتفاعل الإيجابي معه.
- تنمية وتطوير المنتجات السياحية وتنويعها
- تبني خطة تسويقية تستهدف تحسين سمعة الجزائر السياحية، بالاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة، ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- إصلاح وتطوير وسائل النقل والمواصلات، بما فيها الجوية والبرية والبحرية، وخاصة النقل عب السكك الحديدية.
- إصلاح النظام المصرفي بما يتوافق مع متطلبات النشاط السياحي.
- تسهيل الاستثمار في القطاع السياحي وفتح المجال أمام المنافسة من أجل تحسين وتطوير الخدمات، ومن خلال التوسع أكثر في إصلاح بيئة الأعمال.
- تطوير البنية التحتية بشكل يسهل نشاط السياحة، سواء تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمارات أو الخاصة بجذب السياح.
- إصلاح بيئة الأعمال من حيث الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمارات ومحاربة الفساد الإداري.
- تشجيع ودعم المقاولاتية في مجال السياحة، لتغطية الاحتياجات الاستثمارية لهذا القطاع، وخاصة في الأنشطة الصغيرة ومحدودة النمو والربح، التي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة القيام بها.
- بناء على الدراسة التحليلية لمؤشرات أداء القطاع السياحي بالجزائر، والتي كشفت عن ضعفه مقارنة بأداء قطاعات السياحة في دول أخرى مماثلة للجزائر، من حيث المقومات ومستويات التقدم، فلا يمكن تطوير وتنمية هذا القطاع في الجزائر من دون اعتماد إصلاحات شاملة وعامة لكافة القطاعات، وذلك بالنظر إلى ارتباطاته بمختلف الأنشطة الاقتصادية وتداخل أبعاده معها، ولهذا يجب إدراج أهداف وخطط تنمية هذا القطاع ضمن إستراتيجية وطنية تراعي تحسين وإصلاح بيئة الأعمال من كل الجوانب، بشكل يجعلها أكثر قدرة على النهوض بهذا القطاع واستهداف رفع جاذبية القطاع للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وزيادة قدرته على استقطاب السياح، كما يجب إعطاء اهتمام محوري للعنصر البشري باعتباره مورد هام للتنمية السياحية، من خلال دمج البعد السياحي في أنشطة التعليم والتكوين والتربية.

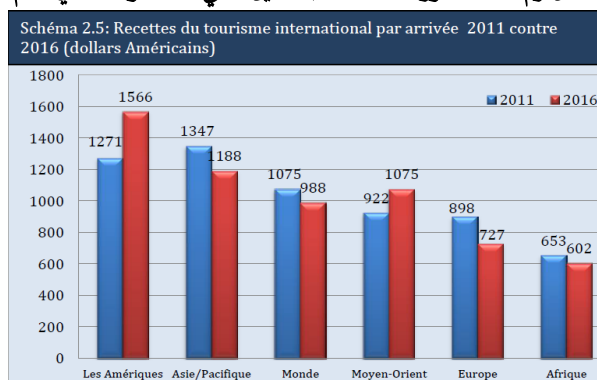
ملحق الجداول والأشكال:

الشكل رقم (01): السياحة الدولية حسب المنطقة (% من المجموع العالمي)



Source : le Tourisme International dans les Pays de L'oci , Perspectives et Défis 2017 , Organisation de Coopération Islamique, centre de Recherches Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation Pour Les Pays Islamiques, p 6

الشكل رقم (02): تطور عائدات السياحة بين سنتي 2011 و 2016 في العالم



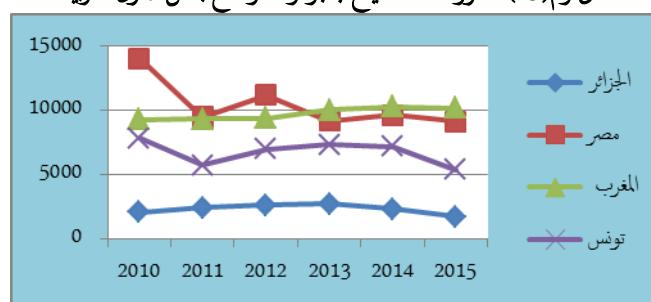
Source : le Tourisme International dans les Pays de L'oci , Perspectives et Défis 2017 , Organisation de Coopération Islamique, centre de Recherches Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation Pour Les Pays Islamiques, p 10

الجدول رقم (01): تطور عدد السياح بالجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية (مليون)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.710	2.301	2.733	2.634	2.395	2.070	الجزائر
9.139	9.628.3	9.174	11.196	9.497	14.051	مصر
10.177	10.283	10.046	9.375	9.342	9.288	المغرب
5.359	7.163	7.352	6.999	5.746	7.828	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 17، 80، 151، 249، 324

الشكل رقم (03): تطور عدد السياح بالجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية

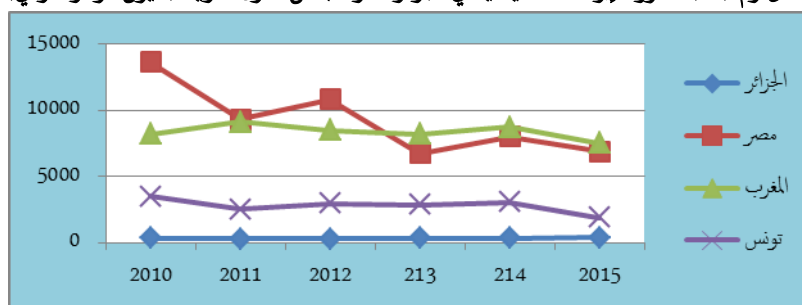


الجدول رقم (02): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
357	348	326	295	300	324	الجزائر
6897	7979	6747	10823	9333	13633	مصر
7534	8747	8201	8491	9101	8176	المغرب
1869	3042	2863	2931	2529	3477	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 17، 80، 151، 249، 324

الشكل رقم (04): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي)



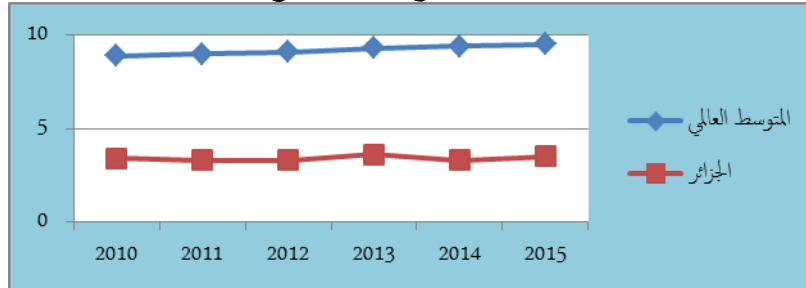
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

الجدول رقم (03): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (نسبة مئوية)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
%9.5	%9.4	%9.3	%9.1	%9	%8.9	المتوسط العالمي
%3.5	%3.3	%3.6	%3.3	%3.3	%3.4	الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات: World Travel and -World Development Indicators (WDI), November 2015
www.wttc.org -Tourism Council Data, 2016

الشكل رقم (05): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

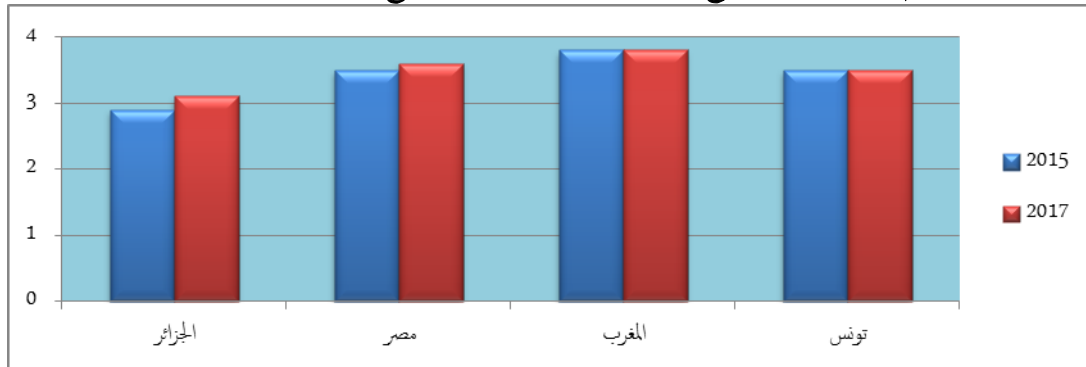
الجدول رقم (04): نسبة مساهمة قطاع السياحة بالجزائر في التشغيل بالمقارنة مع بعض الدول العربية (نسبة مئوية)

2017		2015		
الترتيب العالمي	نسبة المساهمة	الترتيب العالمي	نسبة المساهمة	
118	%3.1	123	%2.9	الجزائر
74	%3.6	83	%3.5	مصر
65	%3.8	62	%3.8	المغرب
87	%3.5	79	%3.5	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 16، 17، 80، 151، 249،

324

الشكل رقم (6): نسبة مساهمة قطاع السياحة بالجزائر في التشغيل بالمقارنة مع بعض الدول العربية (نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

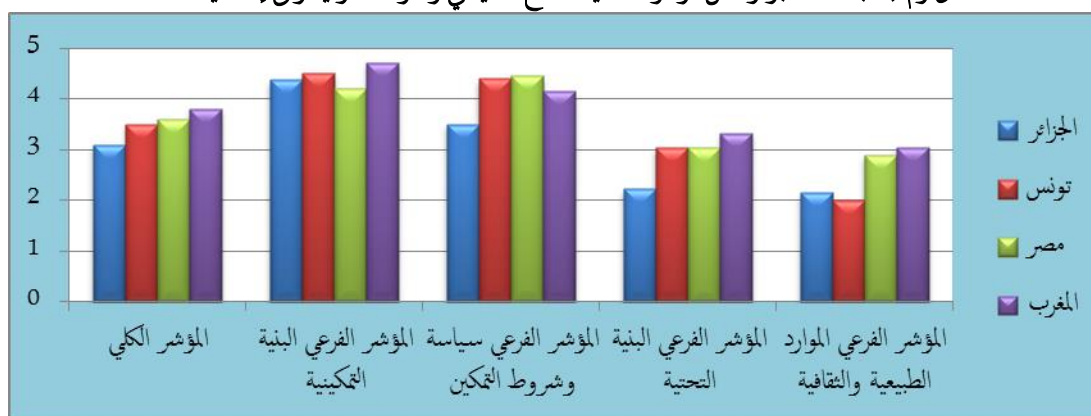
الجدول رقم (05): مكانة الجزائر ضمن مؤشر تنافسية القطاع السياحي ومكوناته الفرعية وفق إحصائيات 2015-2017 (27)

الجزائر		تونس		مصر		المغرب		
2017	2015	2017	2015	2017	2015	2017	2015	
4.38	4.05	4.52	4.92	4.2	5.09	4.72	4.52	المؤشر الفرعي البنية التحتية
3.5	2.12	4.4	3.64	4.45	3.37	4.15	3.92	المؤشر الفرعي سياسة وشروط التمكين
2.23	2.19	3.03	3.36	3.03	3.12	3.33	3.59	المؤشر الفرعي البنية التحتية
2.15	2.04	2	1.97	2.9	2.43	3.05	2.1	المؤشر الفرعي الموارد الطبيعية والثقافية
3.1	2.93	3.5	3.54	3.6	3.49	3.8	3.81	المؤشر الكلي
118	123	87	79	74	83	65	62	الرتبة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 16، 17، 80، 151، 249،

324

الشكل رقم (07): مكانة الجزائر ضمن مؤشر تنافسية القطاع السياحي ومكوناته الفرعية وفق إحصائيات 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

الجدول رقم (06): متوسط مؤشر فعالية الحكومة ومحاربة الفساد للجزائر مع دول المقارنة لفترة (2010-2015) (28)

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الإداري
الجزائر	-0.55	-0.75	-0.47
مصر	-0.65	-0.4	-0.6
تونس	0.3	-0.06	-0.345
المغرب	-0.085	-0.21	-0.345

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص 41-52.

الجدول رقم (07): متوسط مؤشر سهولة أداء الأعمال للجزائر مع الدول المقارنة لفترة (2010-2015) (28)

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين
الجزائر	52.13	50.6	18.8	10.00
مصر	57.3	67.3	56.3	36.7
تونس	68.33	72.0	43.8	60.0
المغرب	61.98	57.35	50.0	37.53

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص 41-52.

الجدول رقم (08): وضعية الجزائر في مؤشر منح الائتمان للقطاع الخاص بالمقارنة مع مجموعة من الدول (28)

الدول	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	32.17	74.53	47.52	69.14

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص 41-52.

المراجع والإحالات:

- (1) محمد إبراهيم عراقي و فارق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تطبيقية على محافظة الإسكندرية " المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي - السيوف الإسكندرية، ص 4
- (2) صلاح الدين عبد الوهاب، " نظرية السياحة الدولية"، دار الهناء للطباعة والنشر، مصر، 1992، ص 23
- (3) حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط 02، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 22
- (4) محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة نشر، ص 61.
- (5) Tinard.Yo, *Le Tourisme Economie et Management*, Mc GRAW-HILL, France, 1992, P 01.
- (6) عوينان عبد القادر السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025، SDAT، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 11.
- (7) أحمد ماهر وعبد السلام أبو تحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 14
- (8) مروان محسن السكر، السياحة مضمونها وأهدافها، سلسلة الاقتصاد السياحي، الجزء الأول، الأردن، 1994، ص 13.
- (9) عصام حسن الصعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي، دار الراية للنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص 131.
- (10) توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران، مصر، 1997، ص 52.
- (11) صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- (12) سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 02 جوان 2017 _مجلة البشائر الاقتصادية. ص 6.
- (13) مروان السكر، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن 1999، ص 13
- (14) مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة، تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 23
- (15) عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 68.
- (16) عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 28
- (17) عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة- حظيرة الطاسيلي بولاية الزي أمودجا- أطروحة دكتوراه غي العلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 172.
- (18) ليلي بوحديد، الهام مجاوي، إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر، مجلة اقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 05، جانفي 2016، ص 125.
- (19) عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة- حظيرة الطاسيلي بولاية الزي أمودجا- أطروحة دكتوراه غي العلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 172.
- (20) حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس السطيف، 2012/2011، ص 109.
- (21) عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016، ص 75.
- (22) حسين عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 - 2013، الجزائر، ص 190.
- (23) le Tourisme International dans les Pays de L'oci , Perspectives et Défis 2017 , Organisation de Coopération Islamique, centre de Recherches Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation Pour Les Pays Islamiques, p 5
- (24) le Tourisme International dans les Pays de L'oci , Perspectives et Défis 2017 , Organisation de Coopération Islamique, centre de Recherches Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation Pour Les Pays Islamiques, p 6
- (25) عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016، ص 77.
- (26) ناصر خليل، التجارة والتسويق الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص 283.
- (27) مؤشر محسوب حسب تقرير القدرة التنافسية للسياحة والأسفار العلمي لسنة 2017.
- (28) مؤشر محسوب حسب تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية. الصادر عن صندوق النقد العربي.